

❖ تأمين الودائع المصرفية ودوره في شبكة الأمان المالي

- نظام تأمين الودائع هو نظام يقوم على حماية الودائع في حال تعثر أحد المصارف و يعتبر عنصراً أساسياً و جزءاً مهماً من شبكة الأمان المالي للدولة الذي يقوم على:
- ✓ أداء البنك المركزي لمجموعة من الوظائف من أجل تحقيق و تعزيز الاستقرار المالي من خلال القوانين المصرفية، التعاميم، القواعد و الارشادات، الرقابة والإشراف وغيرها.
 - ✓ اعتبار نظام تأمين الودائع المصرفية صمام أمان إضافي في حال تعثر أحد المصارف و بالتالي يعمل على استقرار القطاع المصرفي. و يهدف النظام إلى حماية مصالح فئة "صغار المودعين" أو "ذوي الإيداعات النقدية الصغيرة" التي تعتبر الشريحة الأكثر عرضة للتضرر في حال تعثر المصارف و ذلك عبر تأسيس نظام دفع يتميز بالسرعة و الفعالية لتجنب حدوث أزمة في السيولة النقدية.

❖ نظام تأمين الودائع المصرفية

- هو نظام تأميني مستقل قائم على قواعد محددة , أنشئ في 1995/03/26م بموجب قانون نظام تأمين الودائع المصرفية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 95/9، و يهدف بصفة رئيسية إلى توفير غطاء تأميني شامل لودائع محددة لدى المصارف العاملة بسلطنة عمان. يخضع هذا النظام لإشراف البنك المركزي من الناحيتين الإدارية و المالية.
- و يهدف إلى تعويض المودعين من دون أي تأخير و بالخصوص تلك الفئة ذات المدخرات القليلة نسبياً إلى أن يتم تسديد الذمم المالية الخاصة بهم بالكامل، أي أن النظام سيعمل على سد الفجوة التمويلية بينما تأخذ الإجراءات القانونية لتصفية المصرف مجراها.

❖ الأهداف الرئيسية لنظام تأمين الودائع المصرفية

- توفير غطاء تأميني شامل على و دائع محددة لدى المصارف العاملة بسلطنة عمان، لتشجيع الجمهور على الادخار.
- تعزيز ثقة الجمهور في سلامة النظام المالي للقطاع المصرفي بالسلطنة.
- تقليل آثار المخاطر التقليدية في أعمال القطاع المصرفي.

❖ نظام تأمين الودائع المصرفية والضمان الحكومي

- أنشئ هذا النظام من أجل تحويل عبء تعويض المودعين من الحكومة إلى نظام مستقل قائم على أساس التحصيل المسبق (حيث يتم تجميع الأموال مسبقاً من المصارف الأعضاء).
- إلا أنه بالإمكان تدخل الحكومة – إذا ارتأت ذلك - في حال تعثر مصرف لتحقيق الاستقرار في النظام و/أو حماية مصالح المودعين، إضافةً لما تتضمنه قوانين و لوائح النظام.

❖ العضوية في نظام تأمين الودائع المصرفية

- بموجب قانون نظام تأمين الودائع المصرفية، فرض على كل المصارف المرخصة من قبل البنك المركزي العماني و العاملة بالسلطنة (أجنبية أو محلية) و المصرح لها الاحتفاظ بودائع الجمهور، تسجيل عضويتها في النظام. عليه يعتبر بنك إتش إس بي سي عمان عضواً في نظام تأمين الودائع المصرفية.

❖ التسجيل لحماية نظام تأمين الودائع المصرفية

- ليست هناك حاجة من المودعين بالتسجيل للحماية حيث أن ذلك متوفر بشكل تلقائي لجميع المودعين لتلك الودائع المستحقة و المؤهلة للتغطية من قبل النظام و دون أية رسوم.

❖ حدود مبلغ التعويض من نظام تأمين الودائع

- يبلغ مبلغ التعويض الحالي -/ 20,000 ريال عماني، كحد أقصى للودائع التي تتجاوز قيمتها -/ 20,000 ريال عماني. أما الودائع التي تبلغ قيمتها -/ 20,000 ريال عماني أو أقل يتم تعويضها بالكامل.

❖ الودائع المؤهلة للتغطية في هذا النظام

- ودائع الادخار/ التوفير
- الحسابات الجارية
- ودائع تحت الطلب/ مؤقتة
- الودائع لأجل
- ودائع الحكومة
- ودائع صناديق الائتمان والتقاعد وأية ودائع أخرى لها ذات الطبيعة
- أية ودائع أخرى مماثلة للودائع أعلاه يتم تحديدها من قبل البنك المركزي العماني

❖ تعويض المودعين ذوي عدة حسابات لدى نفس المصرف

إذا كان لمودع عدة حسابات لدى نفس المصرف المتعثر فإنه يتم جمع المبالغ المودعة له في جميع الحسابات المؤهلة للتغطية من قبل النظام لاحتساب مبلغ التعويض. (وفقا للشروط الأخرى)

❖ تعويض المودعين ذوي عدة حسابات لدى عدة مصارف

سيتم التعامل مع جميع الودائع المؤهلة للتغطية من قبل النظام لنفس المودع في عدة مصارف بشكل مستقل. بحيث يكون المودع مستحقا لاستلام 20,000/- ريال عماني كحد أقصى من كل مصرف.

❖ احتساب صافي الوديعة في حال وجود قرض (أو التزام آخر) على المودع

عند احتساب الوديعة الصافية بالنسبة لأي حساب وديعة تستقطع كل التزامات المودع من حسابه لدى البنك العضو.

مثال:	مبلغ القرض	30,000/- ريال عماني
	الوديعة	70,000/- ريال عماني
	صافي الوديعة	40,000/- ريال عماني
	مبلغ التعويض	20,000/- ريال عماني

❖ تغطية الحسابات المشتركة تحت نظام تأمين الودائع المصرفية.

يتم معاملة أصحاب الحسابات المشتركة بصفة منفردة وفقا لحصتهم في الحساب لغرض التعويض على أن لا يتجاوز مجموع ما يقبضه الشخص الواحد الحد الأقصى لمبلغ التعويض.

مثال: زيد وعبيد لديهما حساب مشترك باجمالي مبلغ 50,000/- ريال عماني، ونسبة حصة كل منهما في الحساب تساوي 50% (-/25,000 ريال عماني). يحصل كلاهما على 20,000/- ريال عماني كحد أقصى.

❖ حسابات الودائع بالعملة الأجنبية

للودائع بعملة أجنبية يتم الدفع بالريال العماني بناء على صافي الودائع المستحقة الدفع بالعملة الأجنبية محولة بسعر متوسط سعر الصرف السائد في اليوم المحدد من قبل البنك المركزي العماني.

❖ حسابات الودائع لأجل أو الحقوق أو الإلتزامات المستقبلية

في حالة الودائع لأجل أو الحقوق أو الإلتزامات المستقبلية، فإنها تعامل على أنها موجودة وكأن الوديعة واجبة السداد عند الطلب أو حل موعد استحقاق الحقوق أو الإلتزامات في التاريخ المحدد طبقا لقانون النظام.

مثال: أودعت وديعة لفترة عام واحد إلا أن المصرف تعسر بعد ستة أشهر من تاريخ الإيداع. في هذه الحالة يتم دفع فائدة لفترة السنة أشهر.

❖ الفترة اللازمة للتعويض

وفقاً لقانون ولوائح نظام تأمين الودائع المصرفية يجب على المصرف العضو المتعثر تسليم البنك المركزي العماني قائمة بالمبالغ المستحقة للدفع خلال أسبوع واحد من تاريخ صدور قرار إيقاف المصرف عن مزاولة العمل المصرفي. ويتم إخطار كل مودع بصافي المبلغ المستحق له. ثم يقوم مجلس محافظي البنك المركزي العماني بتحديد طريقة وتاريخ الدفع للمودعين. ويتم الدفع في أقرب فرصة ممكنة.

❖ دفع مبلغ التعويض

يحصل المودع على صافي المبلغ المستحق له بموجب قانون النظام بعد أن يوقع على إقرار بتنازله عن المبالغ المستحقة له لدى المصرف العضو، في حدود ما حصل عليه من الصندوق.

❖ الودائع التي تجاوز مبلغ -/ 20,000 ريال عماني

يعد المودعين دائنين بالمصرف المفلس ولديهم حقوق أخرى بموجب القوانين المعمول بها في السلطنة. في حالة تصفية أحد المصارف، يحق للمودعين مطالبة المصرف المفلس بسداد مبالغ الودائع المستحقة والتي لم يتم تغطيتها تحت نظام تأمين الودائع المصرفية.

❖ الشكاوى والمطالبات الأخرى للمودعين

يجوز للمودع في حالة عدم اقتناعه بالمبلغ المدفوع له تقديم شكوى للبنك المركزي خلال سبعة أيام من تاريخ استلام المبلغ المقرر له أو اعتباراً من تاريخ استلام إخطار بعدم وجود مستحقات له على أن ينظر في هذه الشكوى في أسرع وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز شهراً من تاريخ تقديمها ويكون قرار البنك المركزي نهائياً وملزماً بالنسبة إلى مستحقات المودع.